

Distr.: General
19 April 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون
البند ١١٢ من القائمة الأولية*
تخطيط البرامج

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ١٨

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

المحتويات

الصفحة

٢	التوجه العام
٤	البرنامج الفرعي ١: السياسات المتكاملة لإدارة الموارد الإقليمية لأغراض التنمية المستدامة
٦	البرنامج الفرعي ٢: السياسات الاجتماعية المتكاملة
٨	البرنامج الفرعي ٣: التحليل الاقتصادي وتوقعات التنمية الإقليمية
٩	البرنامج الفرعي ٤: التكامل الإقليمي والاستجابة للعولمة
١١	البرنامج الفرعي ١: تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي
١٣	البرنامج الفرعي ٦: الاستفادة من الإحصاءات المقارنة لتحسين التخطيط وصنع القرار
١٤	البرنامج الفرعي ٧: النهوض بالمرأة وتمكينها
١٥	الولايات التشريعية

* A/59/50 و Corr.1.



التوجه العام

١٨-١ يتمثل التوجه العام للبرنامج في تعزيز التنمية الكاملة والمتكاملة والمستدامة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة والمحافظة على العلاقات الاقتصادية وتعزيزها بين البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبقية البلدان في العالم. واللجنة هي المسؤولة عن تنفيذ البرنامج.

١٨-٢ التوجه السياسي للبرنامج منصوص عليه في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د-٥٥) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣ و ٦٩/١٩٨٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ اللذين أنشأ بموجبهما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وعدل اختصاصاتها للتأكيد على المهام الاجتماعية للجنة. وهناك توجه آخر ينص عليه قرار اللجنة ٢٢٠ (د-٢٠) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩ بشأن اعتماد البلدان الأعضاء في اللجنة لإعلان بيروت، الذي نص على تعزيز دور اللجنة على الصعيد الإقليمي؛ ويسترشد أيضا توجه اللجنة بالتوصية الصادرة عن الدورة الحادية والعشرين للجنة (أيار/مايو ٢٠٠١) التي تنص على تركيز الأنشطة على عدد محدود من الأولويات وعلى التكامل الإقليمي العربي، وعلى دراسة الآليات التي من شأنها أن تنشط هذا التكامل. ويستمد كذلك البرنامج توجهها آخر في مجال السياسة العامة من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية للأمم المتحدة وفي نتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة والاتفاقات الدولية المعقودة منذ عام ١٩٩٢، والتي تتناول بصورة رئيسية التجارة والتنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية والمالية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

١٨-٣ وفي فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ستعزز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التوجه المحدد في إطار جهود الإصلاح وإعادة التنظيم التي اضطلعت بها في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ من أجل تحقيق إمكاناتها كاملة وجني الفوائد المتمثلة في تحسين نتائج البرامج. ولا تزال المجالات ذات الأولويات الرئيسية التي حددت آنذاك - العولمة والتكامل الإقليمي، والسياسات الاجتماعية، والمياه والطاقة، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات - لا تزال صحيحة ومدرجة في الإطار الاستراتيجي. وهذه الأولويات تشكل في الوقت نفسه جزءا لا يتجزأ من البرامج العالمية كما أنها خاصة بالمناطق.

١٨-٤ وعموما، يسعى البرنامج إلى تعزيز النتائج الناجحة في بلدان غرب آسيا في المجالات الرئيسية في إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية. ويقوم البرنامج على سبعة برامج فرعية مترابطة ومتكاملة، تهدف بوجه خاص، على أساس العمل التحليلي والمعياري الأساسي من خلال التنسيق والتعاون الإقليميين، إلى تعزيز تنمية القدرات، بناء على طلب الدول

الأعضاء، وإلى التوصل إلى توافق في الآراء والتفاوض بشأن الاتفاقات في المحافل العالمية والإقليمية، وإلى صياغة وتنفيذ ورصد السياسات والاستراتيجيات والبرامج والتدابير وإنشاء الآليات ذات الصلة وإدارتها. ومن السمات البارزة للاستراتيجية تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على الإعداد للتقدم الذي يُحرز من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية وفي نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية المعقودة منذ عام ١٩٩٢، ورصد ذلك التقدم ومتابعته، وذلك بهدف تحقيق الأهداف المتفق عليها. ومن العناصر الهامة الأخرى إذكاء الوعي، والحوار حول السياسات العامة، والدعوة وتقديم المشورة، وتبادل المعلومات والترابط الشبكي، والتدريب والدعم التقني، والأهم من ذلك كله بناء الشراكات.

١٨-٥ ونظراً لأن منطقة غرب آسيا لا تزال يكتنفها عدم الاستقرار، ولا تزال تطمح إلى السلام، وتواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التأكيد بوجه خاص على البلدان الخارجة من الصراعات وعلى إدارة الانتعاش، عملاً بقرار اللجنة ٢٤١ (د-٢٢). ونظراً لتطور الحالة مؤخراً في المنطقة، فلا بد من توخي المرونة للتصدي بسرعة للقضايا الناشئة، مثل عمالة الشباب، وللمشاركة في المبادرات الخاصة.

١٨-٦ ولكفالة التنسيق على مستوى المنظومة، ستنجز اللجنة عملها بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع بقية كيانات الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وستكرس اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بصفتها عضواً ناشطاً في اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ستكرس الاهتمام من أجل كفالة الوضوح في الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالهيئات العالمية والإقليمية فيما يتعلق بمتابعة الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية وفي نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية المعقودة منذ عام ١٩٩٢. وستواصل اللجنة التعاون مع المنظمات الإقليمية والوطنية، فضلاً عن المجتمع المدني والقطاع الخاص.

البرنامج الفرعي ١

السياسات المتكاملة لإدارة الموارد الإقليمية لأغراض التنمية المستدامة

هدف المنظمة: تحسين الإدارة والاستغلال المستدامين للموارد الطبيعية في المنطقة مع التأكيد بوجه خاص على المياه والطاقة وحماية البيئة وقطاعات الإنتاج.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' ازدياد عدد البلدان التي تقوم بصياغة واعتماد السياسات والتدابير والأخذ بآليات من أجل تحسين استغلال إدارة الموارد بصورة مستدامة	(أ) تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على إعداد واعتماد سياسات وتدابير متكاملة وسليمة بيئياً والأخذ بآليات من أجل تحسين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، مع التأكيد بوجه خاص على المياه والطاقة وقطاعات الإنتاج
'٢' ازدياد عدد السياسات التي تعتمد عليها وتنفذها البلدان في المنطقة من أجل حماية البيئة والحد من التلوث	
(ب) '١' ازدياد عدد الجمعيات التجارية التي تمثل إقامة التجمعات والشبكات	(ب) تحسن أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على المنافسة بفضل الترابط شبكياً وتجمع وتسخير التكنولوجيا والابتكارات
'٢' ازدياد عدد التدابير المعتمدة من أجل تحسين استخدام التكنولوجيا والابتكارات	
(ج) ازدياد عدد التدابير التي تطبقها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالإدارة المتكاملة لموارد المياه وتقاسم موارد المياه والآثار البيئية	(ج) زيادة تطبيق التدابير والنهج المتعلقة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة من أجل منع النزاعات ذات الصلة بالمياه والبيئة

الاستراتيجية

١٨-٧ تعاني منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من شحة الموارد المائية التي تفاقمت بسبب استغلالها غير الرشيد. ويظهر ذلك بوضوح في أنماط الاستهلاك التبذيري لا سيما في القطاع الزراعي. وتشهد أيضا المنطقة نزاعات على الحق في تقاسم موارد المياه. ومن جهة أخرى، شجعت غزارة الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري على أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة التي تؤثر سلبا على البيئة. وعلى الرغم من غزارة موارد الطاقة

التقليدية والمتجددة، فإن نصيب المناطق الريفية من خدمات الطاقة محدود. وتعاني قطاعات الإنتاج من انخفاض الإنتاجية وضعف المنافسة، ويعزى ذلك أساساً إلى انعدام الكفاءة في استخدام الموارد، وعدم كفاية الترابط والتجميع، وانخفاض مستوى استخدام التكنولوجيا. ولا تزال تكاليف حماية البيئة لم تؤخذ بعد في الاعتبار في عملية الإنتاج.

١٨-٨ وسيركز هذا البرنامج الفرعي، الذي يندرج تحت مسؤولية شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية على تيسير استراتيجيات وسياسات وبرامج التنمية المستدامة وعلى مساعدة البلدان الأعضاء في متابعة تنفيذ خطة تنفيذ جوهانسبرغ في تحقيق أهدافها، فضلاً عن الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الأهداف المتعلقة بإدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وعكس اتجاه فقد الموارد البيئية، والهدف ١٠ بشأن الوصول المستدام إلى مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية، والهدف ٧ بشأن كفاءة الاستدامة البيئية. وسيواصل البرنامج الفرعي القيام بدور المحفل لتشجيع الحوار حول السياسات كأداة للتوصل إلى مواقف مشتركة لتعزيز التآزر بين بلدان المنطقة؛ وتيسير التعاون الإقليمي لا سيما في مجال إدارة الموارد المائية المشتركة، وتعزيز مهارات التفاوض لتفادي النزاعات؛ ودعم بناء القدرات الوطنية والإقليمية في المجالات ذات الأولوية في ميدان التنمية المستدامة، لا سيما في مجالات الإدارة المتكاملة للموارد المائية وكفاية الطاقة؛ وتيسير إنشاء وتنسيق آليات للرصد والإبلاغ بشأن القضايا البيئية؛ ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تجميعها وربطها شبكياً وتحسين استخدامها للتكنولوجيا. وستحقق ذلك عن طريق القيام بدراسات بحوث وتحليل، وعقد اجتماعات وحلقات دراسية، ونشر أفضل الممارسات وبناء القدرات عن طريق حلقات العمل، وخدمات المشورة بشأن قضايا التنمية المستدامة ذات الأولوية المتعلقة بالمياه والطاقة والبيئة وقطاعات الإنتاج.

البرنامج الفرعي ٢

السياسات الاجتماعية المتكاملة

هدف المنظمة: تعزيز السياسات الاجتماعية الوطنية المتكاملة والعمل الإنمائي المحلي من أجل الحد من التفاوت الاجتماعي وتعزيز الاستقرار الاجتماعي في المنطقة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
ازدياد عدد البلدان التي تعتمد نهجاً بشأن السياسات والبرامج الاجتماعية المتكاملة	(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على صياغة سياسات وبرامج اجتماعية متكاملة
ازدياد عدد البلدان التي تقوم بصياغة سياسات سكانية واجتماعية تستهدف المجموعات الضعيفة والمحرومة	(ب) تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني على تنفيذ آليات التنمية المحلية
ازدياد عدد مؤسسات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية التي تعتمد النهج والآليات التي وضعتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من أجل توفير الخدمات الاجتماعية في جميع المستويات	
ازدياد عدد آليات الترابط الشبكي فيما بين مؤسسات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية	

الاستراتيجية

١٨-٩ تواجه البلدان الأعضاء في اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا حالة من عدم الاستقرار السياسي واختلالاً في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية بين المناطق الحضرية والريفية وبين مختلف الشرائح الاجتماعية واتساع فجوة التفاوت في توزيع الدخل، إلى جانب ازدياد الفقر والبطالة وانعدام أمن الملكية. وغالباً ما تكون السياسات الاجتماعية الوطنية متناقضة، وهي نادراً ما تكون متسقة. وكثيراً ما تصاغ هذه السياسات وتنفذ دون مساهمة تُذكر من المجتمعات المحلية أو مؤسسات المجتمع المدني. ولا تعزز اعتماد

نهج قائم على الحقوق في مجال التنمية. وتعاق الإمكانات الإنمائية أكثر بسبب عدم تنمية رأس المال البشري، لا سيما الشباب والمرأة والفئات الاجتماعية الضعيفة والمحرومة مثل المعوقين وضحايا الصراع.

١٨-١٠ وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، سيتحول تركيز استراتيجية هذا البرنامج الفرعي، التي تخضع لمسؤولية شعبة التنمية الاجتماعية، من النهج القطاعي المتبع في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لتستند إلى الدعوة إلى سياسات اجتماعية متكاملة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ عن طريق تعزيز قدرات الدول الأعضاء، بناء على طلبها، على صياغة السياسات الاجتماعية المتكاملة. وسيتم التأكيد أكثر على مساعدة البلدان الأعضاء على تنفيذ خطط عمل المؤتمرات العالمية والأهداف الإنمائية للألفية (١ و ٤ و ٥ و ٨)؛ ودعم البلدان الأعضاء في مجال تعزيز المؤسسات وقدرات الآليات الوطنية والإقليمية من أجل تحقيق استجابات إقليمية متكاملة والقيام بإجراءات متضافرة، ومساعدة البلدان الأعضاء على صياغة عمل متكامل في مجال السياسات العامة مع إيلاء اهتمام خاص بالحد من الفقر والبطالة، والتركيز على الشباب والمرأة والمعوقين؛ ودعم البلدان الأعضاء للسلطات المحلية في مجال صياغة سياسات وبرامج ملائمة وابتكارية ومتكاملة بشأن السكان والتنمية؛ وتحسين البيئة المادية والدعوة إلى إنشاء شراكات بين الحكومات والبلديات؛ وتعزيز القدرات فيما يتعلق بالمشاركة الشعبية في التنمية الحضرية على الصعيد المحلي، لا سيما في المدن والمناطق الحضرية الأخرى؛ والمساعدة على اتخاذ تدابير الانتعاش في فترة ما بعد الصراع. وسيواصل البرنامج الفرعي القيام بدور الحفل من أجل تشجيع الحوار حول السياسات وإقامة الشبكات، وتعزيز المشاركة الشعبية وتوفير التعاون التقني، بما في ذلك الخدمات الاستشارية بشأن مختلف القضايا الاجتماعية وبشأن إنتاج ونشر الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية التي تراعى فيها الفروق بين الجنسين.

البرنامج الفرعي ٣

التحليل الاقتصادي وتوقعات التنمية الإقليمية

هدف المنظمة: تعزيز القدرة على وضع سياسات الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة على المدى القصير في البلدان الأعضاء، بما فيها البلدان الخارجة من الصراع.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) تعزيز فهم جدوى متغيرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات تنفيذ التوقعات الاقتصادية في وضع السياسات وتخطيطها	(أ) ازدياد النسبة المئوية للمستعملين المستهدفين للمنشورات الرئيسية وغيرها من الدراسات الاقتصادية، مما يدل على ارتياحهم لما تتضمنه من معلومات وإرشادات
(ب) تحسين القدرة الوطنية على وضع سياسات الاقتصاد الكلي وبرامج التنمية	(ب) ازدياد عدد سياسات الاقتصاد الكلي وبرامج التنمية والأدوات التي تضعها البلدان الأعضاء، بما فيها البلدان الخارجة من الصراع

الاستراتيجية

١٨-١١ تُعاني المنطقة انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والاستثمار مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما في أوساط الشباب. فخلال الربع الأخير من القرن الماضي، شهدت عدة بلدان في المنطقة حروباً وصراعات أهلية أدت إلى تدمير القدرات الإنتاجية المادية والهياكل الأساسية، فضلاً عن إضعاف قدرات المؤسسات والموارد البشرية إلى حد بعيد. وبالنسبة للبلدان الأعضاء الأخرى، تقوضت آفاق زيادة تثبيت خطى التنمية ورفع معدلات الاستثمار وزيادة الإنتاجية بسبب حالة عدم التأكد السائدة في المنطقة على المستويين الاقتصادي والسياسي. وظلت معدلات النمو الاقتصادي منخفضة نتيجة تقلص حجم السوق وظهور عراقيل تعوق مسيرة التكامل في المنطقة.

١٨-١٢ وتشمل استراتيجية هذا البرنامج الفرعي، الخاضع لمسؤوليته شعبة التحليل الاقتصادي، عنصرين جديدين هما الدعوة إلى تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي فيما بين بلدان المنطقة وتوفير المساعدة في معالجة قضايا الاقتصاد الكلي وسياساته في البلدان الخارجة من الصراع. وتشمل الاستراتيجية عناصر أخرى منها (أ) تحسين الخيارات أمام واضعي السياسات عن طريق الإسقاطات والتنبؤات الاقتصادية؛ و (ب) إجراء تحليلات متعمقة للتطورات والاتجاهات الاقتصادية؛ و (ج) تحليل الاتجاهات الرئيسية في أداء قطاعات

الإنتاج؛ و (د) تحليل التطورات والسياسات المالية والنقدية، بما في ذلك اتجاهات الدين الأجنبي والمحلي والاتجاهات السائدة في ظل تزايد القدرة التنافسية. وسيبذل جهد أكبر لتوفير خدمات استشارية جيدة في مجال السياسة الاقتصادية تكملة للعمل التحليلي. وسيستخدم البرنامج الفرعي تقنيات كمية ويصدر تحليلات للأثر ويواصل تحليل عاملي عدم التأكد والخطر اللذين يؤثران في الاستثمار والنمو الاقتصادي والبطالة.

البرنامج الفرعي ٤

التكامل الإقليمي والاستجابة للعولمة

هدف المنظمة: تحسين القدرة على مواجهة التحديات التي تطرحها العولمة وانهاز الفرص التي تتيحها وتعزيز التكامل الإقليمي وتعبئة الموارد المالية الكافية لأغراض التنمية.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تنفيذ السياسات والتدابير الموصى بها في توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية	(أ) ازدياد عدد السياسات والتدابير المعتمدة من قبل البلدان الأعضاء لتنفيذ توافق آراء مونتيري
(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تنفيذ نظام النقل المتكامل في الشرق العربي ورصده	(ب) ازدياد عدد تدابير السياسة العامة المعتمدة من قبل البلدان الأعضاء لتنفيذ نظام النقل المتكامل في الشرق العربي
(ج) زيادة امتثال البلدان الأعضاء لمقتضيات النظام التجاري المتعدد الأطراف واتفاقيات التكامل الإقليمي	(ج) ازدياد عدد القواعد والنظم والسياسات المعتمدة من قبل البلدان الأعضاء وفقا لأحكام منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الإقليمية

الاستراتيجية

١٨-١٣ رغم مختلف الجهود المبذولة منذ الخمسينات من أجل تحقيق التكامل الإقليمي، لم تتوفر الشروط الأساسية لبلوغ التكامل الاقتصادي. وبات التكامل الاقتصادي الإقليمي ذا أهمية جوهرية في عالم ينجح أكثر فأكثر نحو تشكيل التكتلات الاقتصادية الكبيرة. وثمة عائقان رئيسيان يحولان دون تحقيق التكامل على الصعيدين الإقليمي والدولي وزيادة القدرة

التنافسية هما تراجع قطاع النقل وعدم امتثال المنطقة الكافي للمعايير والاتفاقات الدولية. فمعظم البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بلدان تأخرت في الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف وتحتاج إلى التكيف مع متطلبات هذا النظام حتى تتلافى التهميش وتعزيز قدرتها التنافسية. وعلاوة على ذلك، لم تفلح المنطقة عموماً في تعبئة الموارد المالية الكافية لتلبية الاحتياجات الإنمائية.

١٨-١٤ وتهدف استراتيجية هذا البرنامج الفرعي، الذي يخضع لمسؤولية شعبة العولمة والتكامل الإقليمي، إلى وضع آلية لتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بنظام النقل المتكامل في المشرق العربي ورصد تنفيذها. وسيسعى البرنامج الفرعي، بعد وضع اتفاقات بشأن النقل الطرقي والنقل بالسكك الحديدية، إلى التوصل إلى اتفاق بشأن النقل البحري وتيسير تدابير النقل الجوي في المنطقة. وسيتم التركيز أيضاً على تعزيز المهارات التفاوضية للدول الأعضاء في إطار عملية التفاوض التي تجري داخل منظمة التجارة العالمية ومواصلة توعيتها بالفرص التي تتيحها هذه المنظمة والتحديات التي تطرحها، فضلاً عن الفرص التي تتيحها اتفاقيات التكامل الإقليمي والتحديات التي تطرحها. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضاً مساعدة البلدان الأعضاء، بناء على طلبها، على تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي أسفر عنه المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وسيقدم الدعم لتعزيز التنمية الإقليمية من خلال تحليل السياسات الإئتمانية والاستثمارية القائمة ووضع توصيات محددة لتحسين القوانين والأنظمة والحوافز الاستثمارية القائمة بغية زيادة اجتذاب البلدان الأعضاء للمستثمرين المحليين والأجانب، مع التركيز بوجه خاص على تدفقات رؤوس الأموال داخل المنطقة وعودة رؤوس الأموال المستثمرة خارج المنطقة. وسييسر البرنامج الفرعي الحوار بين البلدان الأعضاء في سبيل الحد من الاختلافات والتوصل إلى مواقف مشتركة، وسيزيد الوعي من خلال إجراء البحوث والدراسات التحليلية وعقد الاجتماعات ونشر أفضل الممارسات؛ وسيبني القدرات من خلال تنظيم حلقات العمل وتوفير الخدمات الاستشارية.

البرنامج الفرعي ٥

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي

هدف المنظمة: تضيق الفجوة الرقمية من أجل بناء مجتمع معلوماتي واقتصاد قائم على المعرفة بغية تحقيق تنمية شاملة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' ازدياد عدد البلدان الأعضاء التي تنفذ استراتيجيات وخطط عمل لبناء مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة تمشيا مع الاتفاقات والتوصيات الإقليمية والدولية '٢' تحقيق البلدان الأعضاء تحسنا في تنفيذ المؤشرين ٤٧ و ٤٨ من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وفيما يتعلق بالهدف ٨؛ والغاية ١٨ المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	(أ) هيئة بيئة مواتية أكثر لتطوير مجتمع (أ) المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة في المنطقة من خلال الصكوك ذات الصلة
(ب) '١' ازدياد عدد الشراكات الجديدة القائمة بين أصحاب المصالح في مجتمع المعلومات التي تركز على التنمية في المنطقة	(ب) تنشيط الشراكة من أجل تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الهادفة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز بوجه خاص على الأهداف الإنمائية للألفية
'٢' ازدياد عدد المؤسسات الحكومية والجهات المعنية الوطنية المشاركة في الشراكات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات المعرفة	

الاستراتيجية

١٨-١٥ تعاني منطقة غرب آسيا اتساع الفجوة الرقمية: فعلى المستوى الداخلي، ثمة فجوة بين بلدان الخليج وغيرها من البلدان الأعضاء من جهة وفجوة بين المدن والمناطق الريفية من جهة أخرى؛ وعلى المستوى الخارجي، ثمة فجوة بين المنطقة وغيرها من مناطق العالم. وفي الوقت الحالي، تقل مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة

برمتها عن المتوسط العالمي. وفي الوقت نفسه تتوفر لدى المنطقة إمكانات إنمائية ينبغي استغلالها لبناء مجتمع المعلومات، لا سيما فيما يتعلق باللغة المشتركة والتراث الثقافي المشترك. وينبغي بذل المزيد من الجهود لزيادة الإلمام بالقراءة والكتابة ورفع مستويات التعليم والاستفادة من الموارد والمواهب البشرية، لا سيما في أوساط النساء والشباب المتزايدة العدد.

١٦-١٨ وفي إطار الأعمال التحضيرية الإقليمية للمرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، سيكون البرنامج الفرعي، الذي يخضع لمسؤولية شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمثابة منتدى للتداول من أجل اعتماد مواقف مشتركة وصياغة سياسات واستراتيجيات متسقة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز التكامل الإقليمي. ويتعين إذكاء الوعي بضرورة المضي قدما في بناء اقتصاد قائم على المعرفة وأهمية التعاون والشراكة الإقليميين من أجل بناء مجتمع المعلومات، وبناء قدرات المؤسسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين المحتوى العربي الرقمي وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيساهم البرنامج الفرعي في وضع آليات للتنسيق والتعاون بين الجهات الفاعلة الإقليمية من القطاعين العام والخاص العاملة في مجال تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإقامة شراكات جديدة. وستسهم البحوث والدراسات التحليلية والاجتماعات وشبكات المعارف والخدمات الاستشارية في بلوغ هذا الهدف. وستنفذ أيضا مشاريع نموذجية لإيجاد فرص العمل والحد من الفقر عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وستنشر أفضل ممارساتها في المنطقة. وسيقدم الدعم للبلدان الأعضاء في سياق خطة عمل إقليمية لبناء مجتمع معلوماتي يحترم خصوصيات المنطقة وأولوياتها اللغوية والثقافية.

البرنامج الفرعي ٦

الاستفادة من الإحصاءات المقارنة لتحسين التخطيط وصنع القرار

هدف المنظمة: تحسين عمليتي انتاج واستخدام الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والقطاعية المتسقة والمقارنة، بما في ذلك الإحصاءات الموزعة حسب نوع الجنس.

الإنتاجات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة (أ) '١' ازيااد عدد البلدان التي تنفذ المعايير الدولية المطبقة في مجال إنتاج إحصاءات المتعلقة بالتجارة والنقل، والإحصاءات القطاعية ونظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ المستوى القطاعي	(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة (أ) '١' ازيااد عدد البلدان التي تنفذ المعايير الدولية المطبقة في مجال إنتاج إحصاءات المتعلقة بالتجارة والنقل، والإحصاءات القطاعية ونظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ المستوى القطاعي
(ب) تعزيز مهارات الموظفين الإحصائيين (ب) '١' ازيااد عدد التقارير الوطنية التي تتضمن إحصاءات ومؤشرات اجتماعية موزعة حسب نوع الجنس	(ب) تعزيز مهارات الموظفين الإحصائيين (ب) '١' ازيااد عدد التقارير الوطنية التي تتضمن إحصاءات ومؤشرات اجتماعية موزعة حسب نوع الجنس
فضلا عن البيانات اللازمة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورصد تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية الكبرى	'٢' ازيااد عدد المكاتب الإحصائية الوطنية التي تتيح بيانات لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورصد تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية الكبرى

الاستراتيجية

١٧-١٨ تواجه البلدان الأعضاء في اللجنة تحديا يتمثل في إصدار ونشر بيانات وإحصاءات قابلة للمقارنة في الوقت المناسب استجابة لبرامجها الإنمائية الوطنية والدولية. ولا بد من تحسين تنسيق الإحصاءات من خلال اعتماد المعايير والمفاهيم الدولية بغية تحسين نوعية هذه البيانات وجعلها في متناول واضعي السياسات وتحليلها في البلدان الأعضاء.

١٨-١٨ وستتولى وحدة تنسيق الإحصاءات تنسيق المهام الإحصائية مع اللجنة. وستنفذ كل شعبة من الشعب الفنية في اللجنة المحتوى الإحصائي الذي يمت بصلة إلى ولايتها.

١٩-١٨ ويسعى البرنامج الفرعي إلى مساعدة البلدان الأعضاء، بناء على طلبها، على تنفيذ المعايير الدولية وتحسين اتساق الإحصاءات الوطنية وموثوقيتها. وسيزيد من قدرة البلدان الأعضاء على إصدار إحصاءات ومؤشرات موزعة حسب نوع الجنس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وسيساعد أيضا بلدان المنطقة على اعتماد وتطبيق المعايير العلمية المستخدمة دوليا لجمع البيانات والمؤشرات الإحصائية وتحليلها ونشرها بغية تمكينها من صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. وستعتمد طائفة من الطرق لبناء القدرات الوطنية منها نشر المنشورات وعقد الاجتماعات وتنظيم حلقات العمل وتوفير الخدمات الاستشارية. وسيبذل جهد أكبر لزيادة نشر الإحصاءات والمؤشرات باستخدام الوسائل الالكترونية.

البرنامج الفرعي ٧ النهوض بالمرأة وتمكينها

هدف المنظمة: زيادة التركيز على المرأة والمسائل الجنسانية بغرض الحد من التفاوت بين الجنسين وتمكين المرأة.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' ازدياد عدد الوحدات الجنسانية المستقلة أو الآليات الوطنية الدائمة المتعلقة بالمرأة التي تنشئها البلدان الأعضاء	(أ) تعزيز قدرات الآليات الوطنية لتمكين المرأة والنهوض بها من أجل معالجة التفاوت بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني
'٢' ازدياد عدد البلدان التي تعتمد نهجا يراعي تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الوطنية	(ب) زيادة إشراك مؤسسات المجتمع المدني وإسهامها في الحوار السياسي مع الحكومات فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية ورصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمرات العالمية

الاستراتيجية

٢٠-١٨ تتسم المنطقة بتدني معدلات مشاركة المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، على الرغم من تحسن المستويات التعليمية للمرأة. وعلى الرغم من أن دستور معظم البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يعترف بمساواة المرأة في الحقوق المدنية والسياسية، إلا أن هذا الاعتراف لم يترجم إلى ممارسة المرأة لحقوقها المدنية

والقانونية والسياسية كاملة. ومعدل مشاركة المرأة السياسية في هذه المنطقة هو من أدنى مستويات المشاركة السياسية في العالم. وحال النظام الأبوي والمعايير الثقافية في المنطقة دون تقدم المرأة. وتشارك مؤسسات المجتمع المدني في الحوار السياسي على المستوى الإقليمي فضلا عن مشاركتها في تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمرات العالمية ورصد تنفيذ تلك التوصيات مشاركة متواضعة بعض الشيء.

١٨-٢١ يعبر هذا البرنامج الفرعي عن تصميم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على زيادة التركيز على المسائل المتعلقة بالمرأة وتحسين وضع المرأة ومشاركتها في شؤون المنطقة، عملاً بقرار اللجنة ٢٤٠ (د-٢٢) المؤرخ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وسيضطلع مركز المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الذي سيتولى مهمة أمانة لجنة المرأة، بدور أساسي في المنطقة فيما يتعلق بالمساعدة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين. كما سيعمل جاهدًا على تعزيز الشراكة بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني.

١٨-٢٢ ولكي يحقق البرنامج الفرعي أهدافه، فإنه سيتبع استراتيجية لإذكاء الوعي بالمسائل المتعلقة بالمرأة وفهمها وبالذور الحيوي الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في هذا الصدد، وتشجيع الحوار المتعلق بمجالات الاهتمام الحاسمة المتعلقة بالنهوض بالمرأة وتعزيز الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومات، وتيسير التوصل إلى مواقف إقليمية مشتركة إزاء قضايا المرأة، ومساعدة البلدان الأعضاء على وضع سياسات واقعية عملية المنحى للمساواة بين الجنسين؛ وتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وسيرصد البرنامج الفرعي أيضا التطورات المتعلقة بوضع المرأة وسيعمل على تقييم المؤشرات والإحصاءات بهدف مساعدة البلدان الأعضاء، بناء على طلبها، على وضع سياسة متكاملة للنهوض بالمرأة وتمكينها في المنطقة. وسيتم تحقيق ذلك من خلال استكمال الأنشطة المعيارية بتوفير المساعدة التقنية، بما في ذلك تقديم الخدمات الاستشارية للبلدان الأعضاء ومؤسسات المجتمع المدني.

الولايات التشريعية

الولايات العامة

قرارات الجمعية العامة

إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (جميع البرامج الفرعية)

٢/٥٥

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية (جميع البرامج الفرعية)

١٤٤/٥٧

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. (جميع البرامج الفرعية)	٢٧٠/٥٧ ألف وباء
تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (جميع البرامج الفرعية)	١١٣/٥٨
نحو إقامة شراكات عالمية (جميع البرامج الفرعية)	١٢٩/٥٨
الحق في التنمية (جميع البرامج الفرعية)	١٧٢/٥٨
تنمية الموارد البشرية (جميع البرامج الفرعية)	٢٠٧/٥٨
دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل (البرنامجان الفرعيان ٤ و ٥)	٢٢٥/٥٨

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما (جميع البرامج الفرعية)	٤٦/١٩٩٦
القضاء على الفقر وبناء القدرات (جميع البرامج الفرعية)	٥/١٩٩٩
المؤشرات الأساسية للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على كافة الصعد (جميع البرامج الفرعية)	٢٧/٢٠٠٠
إدماج المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة (جميع البرامج الفرعية)	٤٩/٢٠٠٣
تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (البرنامجان الفرعيان ١ و ٥)	٥٦/٢٠٠٣

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اعتماد إعلان بيروت (جميع البرامج الفرعية)	٢٢٠ (د-٢٠)
تداعيات عدم الاستقرار في المنطقة العربية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية (جميع البرامج الفرعية)	٢٤١ (د-٢٢)

البرنامج الفرعي ١

السياسات المتكاملة لإدارة الموارد الإقليمية لأغراض التنمية المستدامة

قرارات الجمعية العامة

التعاون في مجال التنمية الصناعية	٢٤٣/٥٧
----------------------------------	--------

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	٢٥٣/٥٧
مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات	٢٧١/٥٧
تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢٠٠/٥٨
تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥	٢١٠/٥٨
السنة الدولية للصحاري والتصحر، ٢٠٠٦	٢١١/٥٨
العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة" ٢٠٠٥-٢٠١٥	٢١٧/٥٨
تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	٢١٨/٥٨
تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا	٢٤٢/٥٨
حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة	٢٤٣/٥٨
قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
تنمية الموارد المائية والتقدم المحرز في خطة عمل مار دل بلاتا	٨٥/١٩٩١
تنمية موارد الطاقة واستخدامها بكفاءة	٨٦/١٩٩١
قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	
التعاون بين الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن الموارد المائية المشتركة والشبكة العربية المتكاملة للموارد المائية	٢٤٤ (د-٢٢)
ترشيد وزيادة كفاءة استخدام مصادر الطاقة المتجددة	٢٣٤ (د-٢١)
البرنامج الفرعي ٢	
السياسات الاجتماعية المتكاملة	
قرارات الجمعية العامة	
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة	١٣٠/٥٨
دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية	١٣١/٥٨
تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين: نحو بناء مجتمع للجميع في القرن الحادي والعشرين	١٣٢/٥٨

السياسات والبرامج المتصلة بالشباب	١٣٣/٥٨
متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة	١٣٤/٥٨
تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية	١٤٦/٥٨
تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)	٢٢٢/٥٨
تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)	٢٢٦/٥٨
قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
الاستنتاجات المتفق عليها بشأن التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية المستدامة	١٥/٢٠٠٣
التنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل	٦٢/٢٠٠٣

البرنامج الفرعي ٣

تسخير التحليلات والتنبؤات الاقتصادية لأغراض التنمية الإقليمية

قرارات الجمعية العامة

النظام المالي الدولي والتنمية	٢٠٢/٥٨
التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية	٢٢٠/٥٨
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	٢٣٠/٥٨

البرنامج الفرعي ٤

التكامل الإقليمي والاستجابة للعولمة

قرارات الجمعية العامة

تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلات الديون الخارجية للبلدان النامية	٢٤٠/٥٧
العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان	١٩٣/٥٨
التجارة الدولية والتنمية	١٩٧/٥٨
النظام المالي الدولي والتنمية	٢٠٢/٥٨
أزمة الديون الخارجية والتنمية	٢٠٣/٥٨
التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية	٢٢٠/٥٨

٢٢١/٥٨	برنامج العمل للسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥
٢٢٥/٥٨	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل
٢٣٠/٥٨	متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
٢٤٣ (د-٢٢) اعتماد اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي

البرنامج الفرعي ٥ تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي

قرارات الجمعية العامة	
٢٣٨/٥٧	مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات
٢٩٥/٥٧	تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
٢٠٠/٥٨	تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
٢٢٥/٥٨	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٤٨/٢٠٠٣ الحاجة إلى تنسيق وتحسين نظم المعلومات في الأمم المتحدة من أجل استخدامها الاستخدام الأمثل وكفالة سهولة الوصول إليها من جانب جميع الدول

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
٢٤٥ (د-٢٢) مبادرة الإسكوا لتفعيل دور العلم والتكنولوجيا والابتكار التكنولوجي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
٢٤٦ (د-٢٢) وضع خطة عمل إقليمية لمجتمع المعلومات

البرنامج الفرعي ٦ الاستفادة من الإحصاءات المقارنة في تحسين التخطيط وصنع القرارات

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٥/١٩٩٣ نظام الحسابات القومية

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
٢٤٧ (د-٢٢) تطوير العمل الإحصائي في منطقة الإسكوا

البرنامج الفرعي ٧
النهوض بالمرأة وتمكينها

قرارات الجمعية العامة

١٤٢/٥٨ المرأة والمشاركة في الحياة السياسية
١٤٨/٥٨ متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل
بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
٢٠٦/٥٨ دور المرأة في التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٩/٢٠٠٣ إنشاء لجنة للمرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا